التراث الأثري إرث وأمانة

وجهة نظر

أ.د محمد البشير شنيتي

معهد الآثار

نعيش في أيامنا هذه ظاهرة ثقافية عالمية الملمح، تتسم باهتمام الناس بعلم الآثار وما يصدر عنه من معارف تتعلق بماضي الإنسانية . وهو اهتمام يتجاوز ما كان عليه الأمر في أي وقت مضى. فانتشرت الثقافة التراثية بين الناس انتشارا كبيرا لدرجة أن المساحة الفاصلة بين المتخصص في الآثار والمثقف العادي أخذت تضيق، خاصة في البلدان المتقدمة ، وأصبح لوسائل الإعلام المرئية والمكتوبة دور بارز ومتنامي في هذا الشأن، فانجذب الناس لاستطلاع مواطن الحضارات المندثرة، والوقوف على أطلالها، والاستمتاع بمآثرها، والتمعّن في جلائل منجزاتها . وبذلك ازدهرت السياحة في البلدان التي تحتضن المواقع الأثرية الشهيرة، والمتاحف الغاصة بالتحف والكنوز. وتنامي الإحساس لدى الطبقة المثقفة من مختلف البلدان، بأن المواقع والمعالم لأثرية البارزة في مختلف أنحاء العالم، هي تراث إنساني تجب المحافظة عليه ورعايته، وإبعاد عوامل التلف عنه، وبالتالي إصباغ طابع الحماية الدولية عليه، باعتباره إرثا عالميا، لايجوز للدولة الواقع في ترابها الوطني إهماله أو المساس به، فصدرت قوانين الحفظ والحماية الدولية لكل ما أدرج في قوائم التصنيف. وبهذا تبنت البشرية (الأمم- المجتمع الدولي) حضارات الأمم الغابرة وتراثها الثقافي المتنوع . وفي هذا التبني تثمين للجهد البشري الخلاق، الذي ساهم في دفع حركة التقدم الإنساني عبر التاريخ. فما علاقة التراث بالأمة وعلاقة الأمة بالتراث؟

إن الأمة في حاضرها هي حصيلة تكونها وتطورها عبر العصور، بحيث يتراكم في شخصيتها نسيج الماضي، المكوّن في جوهره من المؤثرات الثقافية والروحية المختلفة، التي توالت على أجيال الأمة، فشكلت هويتها المتميزة، كما تبدو لنا في الوقت الحاضر. فالحاضر بهذا المفهوم هو وليد الماضي ونتاجه ، كما أن المستقبل هو بصدد التشكل حاليا في رحم الأمة، فالماضي حي لا يموت وإن توارى عن أنظارنا ، وحضوره فينا قائم ومتجلي في اللا شعور. ومن ثم فإحساسنا بالتاريخ نابع من هذه الكينونة السيكولوجية الملازمة لوجودنا. وتقديرنا لقيم الماضي هو تثمين لموروث حضاري لا يتوقف عن النمو والتراكم . هذا التراكم الذي يشكل مخزونا للذاكرة الفردية والجماعية، وتحتل الآثار (التراث المادي عامة) موقعا بارزا فيه.

ذلك أن التراث الأثري خاصة، يمثل شواهد مادية تعمل على إنعاش الذاكرة وإيقاظ المشاعر لدى الأفراد والجماعات. والأمة التي تهمل تراثها تعرض نفسها لفقدان الذاكرة وضُمور المشاعر، وإن فقدت ذاكرتها نسيت ماضيها، وارتبكت في حاضرها ، وربما ضلت سبيل مستقبلها . وقديما قال شيشيرون: إن من لا يفهم

تاريخ أمته ظل جاهلا إلى الأبد. فهل من سبيل إلى فهم التاريخ دون مساءلة شواهده، وهي شهوده؟. فما التراث إذن؟

يُعرَّف التراث سوسيولوجيا على أنه كل ما يبقى من الماضي ماثلا في الحاضر، ويستمر مقبولا من طرف من آل إليهم وفاعلا فيهم لدرجة تجعلهم يتناقلونه بدورهم على مر الأجيال. وهو كل ما يجب معرفته وفعله ضمن جماعة، تتعرف إلى ذاتها بذاتها، وتتخيل(تتوسم)عبره هويتها الجماعية الدائمة(المستمرة). هذا التعريف مبهم بعض الشيء، لأنه موجه إلى الأنثروبولوجيين، فهو يفتقر إلى شرح، ولايسعنا الوقت للإتيان عليه. أما التعريف الإجرائي (التشريعي إن صح التعبير)، فهو كما يتراءى للقائمين منكم على التراث، يشمل جميع الممتلكات الثقافية الثابتة منها والمنقولة، التي ورثها الجيل الحالي عن الأسلاف، ولها قيمة ثقافية(حضارية) غير عادية، ولا يمكن تعويضها إن فُقدت أو أُتلفت. ومنها جميع المشخصات الفنية، ومنتوج الحرف القديمة، والأدوات ذات الطابع التوثيقي(كتابات أثرية،مخطوطات..) والمنسوجات العتيقة، وغيرها مما كان يُستعمل يوميا عند الأقدمين، ويشكل عنصرا حضاريا في حياتهم. ثم المواقع والمعالم التاريخية الأثرية، مدنيه كانت أم ريفية، وكذا جميع الصروح التي أنشأها الإنسان، ولها قيمة تاريخية، أو جمالية أو فنية(تقنية)، أو ثقافية، أو علمية، أو أدبية، أو دينية، تستوجب الحماية والتثمين.

ويمكن أن نصف التراث إجمالا، بأنه مجموع التراكمات الناجمة عن سلوكيات اجتماعية واقتصادية ومهنية وفكرية وثقافية وروحية على مدى فترات زمنية معينة، سادت فيها تلك السلوكيات، ثم تراجعت أواختفت . ومن ثم لا يحق لنا أن نقيِّم هذه السلوكيات، وقد أصبحت موروثا، من حيث الجودة والفعالية في وقتنا الحاضر ، بل يجب علينا قبول ذلك على أنه رسالة صلة مع من مارسوا ذلك في الماضي، وعلاقة قرابة معنوية معهم، تستوجب منا العمل على إدامتها (الحفاظ عليها) والاستلهام منها.

ذلك أن كثيرا من عناصر الموروث الحضاري، تمثل نموذجا مثاليا لبلوغ مستوى الكفاية في زمانها بالقياس لعصرها، مثل العمارة التي بلغ بها أصحابها درجة الاكتمال في محيطها الجيو- حضاري، وهو ما جعلها تتعدي الزمن الذي اشتهرت فيه، من حيث القيمة الفنية (التقنية) والجمالية، وتصبح موصوفة بالأزلية ، لأنها لم تعد تقبل مزيدا من التطوير. ولدينا في طرز وأنظمة العمارة الكلاسيكية، وكذا أنظمة العقود والقباب في العمارة الإسلامية أمثلة واضحة على ذلك. ومن ثم فقراءة التراث من هذه الزاوية، تمثل مسعى صائبا نحو الكشف عن هذه المميزات، التي تشكل وديعة غالية، تزداد قيمتها بمرور الزمن، في الوقت الذي تتناقص فيه قيمة الأشياء المتداولة الآيلة إلى الزوال.

إن الأزلية صفة ملازمة للموروث الثقافي في تقدير مجتمعنا المعاصر، الذي يتميز بإغفاله الأشياء العابرة، وبحرصه على تثمين موروثه الثقافي، سعيا منه لتمتين صلته المعنوية بماضي البشرية كلها، وتقوية جوانب الحس الحضاري لديه.

وبالنسبة إلينا كجزائريين ، فإن وطننا قد حباه الله بموروث حضاري شديد التنوع، بالغ الثراء، كثير الانتشار، إلى درجة أن بعضهم وصف الجزائر بأنها متحف في الهواء الطلق ، كناية عن كثافة المواقع والمعالم والشواهد الأثرية، التي لا يخلو منها مكان..،غير أن هذه الثروة الثمينة لم تحظ بالاهتمام المناسب، لأسباب يعرفها الجميع . ومعروف كذلك أن تراثنا الأثري يتشكل من مخلفات متنوعة الهوية الحضارية ، ويغطي أحقابا زمنية ضاربة في القدم ، ومن ثم فالنظرة العلمية إلى هذا الميراث، يجب أن تؤسس على قناعة واضحة ، وهي أن ملكية الأمة الجزائرية لهذا الميراث الحضاري، هي في مرتبة ملكيتها للثروات الطبيعية الكامنة في باطن الأرض ، وأنه على الجيل الحالي حماية هذا الإرث الثقافي وحسن الاستفادة منه، وتبليغه للأجيال اللاحقة سليما، باعتباره أمانة ورسالة من الماضي ، يجب أن تبلغ إلى جميع الأجيال المتعاقبة، لما في ذلك من أسباب الأصالة والحصانة.

لكن هذه الوديعة قد لا تصل كاملة أو تصل مشوهة، أو لا تصل إطلاقا إلى مستحقيها، إن لم نؤمن لها الحماية والصيانة اللازمتين. ولعل هذا اللقاء المبارك يندرج في هذا المعنى.

إن أمن التراث، أو حمايته، مسؤولية الجيل كله، أي جميع مكونات الأمة : الدولة والمجتمع. فالدولة تسنّ التشريعات، وتقنن التنظيمات المتعلقة بكيفية ممارسة مسؤوليتها على التراث الوطني، بوصفها ممثلة لسلطة الأمة، وأمينة على مصالحها العليا . وفي تقديري أن الدولة الجزائرية لها ترسانة من القوانين المتعلقة بحماية التراث، كفيلة بوقايته من التجاوزات والممارسات المسيئة . غير أن ما يتعلق بإشراك المواطنين في تحمل مسؤولياتهم إزاء التراث، غير بارز بما يكفي في تشريعات الدولة وتنظيماتها المتعلقة بحماية التراث. فتوعية المواطن وتحسيس الجوار البشري بالنسبة للمواقع الأثرية، أمر حيوي للغاية، حتى لا يشعر المواطن الجار بأن الفضاء الأثري جسم غريب عليه،أو مُعيق لحريته، أولحركية قطيع ماشيته ضمن إطاره الجغرافي، فيقف منه موقفا سلبيا، وقد لا يتردد في النيل منه كلما سنحت له فرصة. خاصة وأن ثقافتنا التقليدية تتضمن نظرة سلبية إزاء الآثار الشاخصة، باعتبار أن أبرزهاا مخلفات أمم، ربطتها بأسلافنا علاقة سلبية في الماضي، أو أن مقوماتنا الثقافية والروحية هي مختلة الآن عما تمثله مضامين هذا الإرث الأثري الماثل أمام أعيننا اليوم .

وهنا تجدر الإشارة إلى دور المدرسة والجمعيات الثقافية والاجتماعية في توعية المواطنين صغارا وكبارا، بأهمية هذا الإرث الأثري، باعتباره جزءا هاما من تاريخنا. كما أن للمتاحف التابعة للمواقع دورا رائدا في إيقاظ الوعي وإنهاض الحس لدى المواطنين المجاورين للمواقع الآثارية، ودفعهم إلى الاهتمام بالتراث الأثري، وجعلهم يتعايشون معه، ويحافظون عليه، باعتباره جزءا مهما من محيطهم الجيو- ثقافي. ويكون ذلك باستخدام وسائل الإعلام العصرية، كالملصقات المحتوية على عبارات توجيهية، والأشرطة المصورة، وتوجيه

الرسائل الإلكترونية عبر الشبكة الاجتماعية، وإقامة الندوات، وتنظيم الرحلات إلى المواقع والمعالة والمتاحف، وإقامة الحفلات الخاصة لهذا الغرض، تجري فيها أنشطة هادفة. فصيانة التراث الأثري وحمايته هدف يتعذر تحقيقه من غير جوار بشري آمن .

أما التوظيف السليم للتراث فهو لا يتم، في تقديري، بإعادة استخدام مكونات هذا التراث بذاتها، لأن ذلك سلوك تخريبي يؤدي حتما إلى نتائج عكسية خاتمتها إتلاف التراث ، بل إن ذلك يتم بحسن الاطلاع على مكونات هذا التراث وتذوقه، ثم القيام بمحاكاته ، أي إنتاج ما يماثله أو ما يستلهم منه . ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الدراسة العلمية لمكونات هذا التراث، وإدراك الطرائق العملية التي كانت متبعة من طرف منتجي ذلك التراث ذاته، من صناع وحرفيين وفنانين وبنائين وغيرهم قديما. فالخزف الكلاسيكي، والزليج الإسلامي، والعناصر الزخرفية المختلفة، التي بلغ بها أصحابها درجة الاكتمال الأخّاذ، لا يمكن إعادة تشكيلها أو صنعها، إلا بدراسة دقيقة لمادتها الخام والتقنيات المستعملة في تنفيذها، وما إلى ذلك من مستلزمات المهنة والمهارة الفنية والذوق السليم.

وما يقال عن الأدوات الفنية والعناصر الزخرفية في التراث، يصدق كذلك عن المباني التراثية المختلفة والمصنوعات المتنوعة. إن هذه الطريقة الجديدة في توظيف التراث الحضاري شاع اتباعها في مجال السياحة، وأصبحت تدرّ مداخيل مالية على الحكومات والأفراد، وقامت عليها حرف ومهن كثيرة ، كما هو الشأن في البلدان الغنية بالمعالم الأثرية والتحف والكنوز القديمة، كمصر وإيطاليا وإسبانيا والمغرب وتونس. أما عندنا فالأمر مختلف، بل إننا نلاحظ ابتعادا غير مبرر عن الاستلهام من التراث، ومحاكاة الجوانب الجميلة فيه. وما يظهر هنا وهنالك من محاكاة لعناصر تراثية فهي محاولات خجولة لايُعتدّ بها، قياسا لما هو عليه الحال في البلدان المذكورة.

إننا نتساءل لماذا يبتعد المعماريون عندنا عن محاكاة طرز وأساليب العمارة التراثية في الجزائر، إنه سلوك يساهم في إضعاف صلتنا بمكوناتنا الحضارية، ويكرس فينا ظاهرة الاستلاب والضياع. أليس من مسؤولية المعماري والفنان إزاء الأمة تمكين الجيل الحاضر من تحسس الصلة بالتراث، من خلال لمسات معمارية وفنية تجسد هذه الصلة؟.

ومع ذلك فإننا نتطلع إلى ذلك اليوم الذي نستعيد فيه وعينا بقيمنا الحضارية، ونسترجع فيه قدرتنا على التأمل، وإمعان النظر في شواهد هذه القيم المتناثرة حولنا . كما نتوق إلى رؤية جيل يجيد أفراده قراءة متذوقة لواجهة معلم تاريخي، أو قطعة متحفية، مثلما يتذوق قصيدة شعر جميلة، أو منظرا طبيعيا خلابا، أو وجها بشريا جذابا، ويذود عن تراث الأمة ويصونه ، مثلما يذود عن بيته أو عشيرته التي تؤويه.